



EXEMPLAIRES D'ARCHIVES FILE COPY

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/PV.2320

16 December 1974

ARABIC

A retourner/Return to Distribution C.111



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العشرين والثلاثمائة بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ١٦ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ الساعة ١٠/٣٠

(ساحل العاج)

السيد اكي

الرئيس :

(نائب الرئيس)

— تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (١٠)

— تقرير مجلس الأمن (١١)

أ (تقرير المجلس ،

ب) مشروع قرار مقدم من اندونيسيا ، بيرو ، النمسا (A/L.756)

— تقرير محكمة العدل الدولية (١٤)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

— تفويضات الممثلين في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة : التقرير الثاني للجنة

• وثائق التفويض (٣)

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية (٣٧) :

أ (تقرير اللجنة السياسية الخاصة

ب (تقرير اللجنة الخامسة

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/9601 and Add.1).

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : النقطة الأولى في جدول الأعمال تختص بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة عن الفترة من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٣ الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٤ ، وقد ظهر هذا التقرير في الوثيقة رقم (A/9601 and Add.1).
وقد جرت العادة على أن تأخذ الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام السنوي ، ولقد قدم هذا التقرير ورجعنا اليه أكثر من مرة خلال المناقشة العامة . فإذا لم يكن هناك اعتراض عليه ، فإني أفهم من ذلك أن نتبع الأسلوب السابق .
أذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وبهذا نكون قد انتهينا من البند رقم ١٠ من جدول الأعمال .

البند ١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن :

أ (تقرير المجلس (A/9602)

ب) مشروع قرار مقدم من اندونيسيا ، بيرو ، النمسا (A/L.756)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بالنسبة لتقرير مجلس الأمن عن المدة من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٣ الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٤ الوارد بالوثيقة رقم (A/9602) فهناك مشروع قرار في الوثيقة رقم A/L.756 قدمته أندونيسيا ، بيرو ، والنمسا .

السيد دريس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : ان التقرير في الوثيقة رقم (A/9602) الصادر عن مجلس الأمن ونشاطه في الفترة من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٣ الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٤ . وهذا التقرير لا يحمل تاريخاً محدداً الا كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ . وقد عرض منذ قليل ، أى قبل فحص اللجنة العامة له ببضعة أيام فقط . ومن هنا ، فإننا نجد أنفسنا

أمام الأمر الواقع ، ومن الصعب علينا أن نقدم تعليقات وملاحظات عليه كما حدث في السنوات الماضية لأنه لم يمكننا الحصول عليها في الوقت المناسب . خاصة وأن البند رقم ١١ من جدول أعمالنا لم يعرض علينا للمناقشة الا في المرحلة الأخيرة من هذه الدورة .

ولذلك فاننا نعتقد أن مجلس الأمن ، الذي يحمل باسم الجمعية العامة يجب أن يأخذ في الاعتبار توصيات الجمعية التي تقدم له ، أما أثناء النقاش لمختلف بنود جدول الأعمال ، أو عند وضعه لتقريره السنوي أو التقارير الانتقالية التي تقدم طبقاً للمادة ٢٤ ، الفقرة الثالثة من الميثاق . ومن الغريب فعلاً أن نلاحظ أن مجلس الأمن قد اكتفى بأن يذكر دون تعليق في الصفحة ٩٢ من النسخة الفرنسية تحت رقم الباب ٢٧ ، البيان الخاص بالقرار رقم ٣١٨٦ (د - ٢٨) المتعلق بتقرير مجلس الأمن وخطاب الأمين العام المؤرخ ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ ، والذي بلغ فيه الأمين العام الى المجلس هذا القرار . ونود أن نذكر أنه بهذا القرار الذي ووفق عليه في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، فان الجمعية العامة تدعو مجلس الأمن الى الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء عن القرار رقم ٢٨٦٤ (د - ٢٦) للجمعية العامة ، والقرار ٢٩٩١ (د - ٢٧) . ولأننا نود أن نطلب من مجلس الأمن أن يعزز عمله الذي يجب أن يأخذ في الاعتبار مختلف قرارات الجمعية العامة ، فاننا نجد أن الوقت ليس كافياً لنا في هذا العام لتقديم ملاحظات جوهرية عن النواحي الايجابية لعمل مجلس الأمن . واننا نوافق على هذا التقرير مع ذكر هذا التحفظ . ونعبر عن أملنا في أن يوزع تقرير مجلس الأمن في الفترة من حزيران / يونيه ١٩٧٤ الى حزيران / يونيه ١٩٧٥ أي قبل افتتاح الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، وأن يفحص أعماله في وقت مبكر ، وألا يصلنا هذا التقرير في المرحلة النهائية من الدورة .

ولذلك فاننا نطلب من السكرتير العام ومعاونيه الذين أشكرهم باسم وفد تونس ، أن يقوموا كما فعلوا في الماضي بمساعدتنا في تحقيق هذا الأمل حتى نوجد التعاون الضروري بين مجلس الأمن والجمعية العامة طبقاً للميثاق . ان تنسيق جهود الكبار والصغار الجماعية والبلاد الكبرى والصغرى وبلاد العالم الثالث ، أمر مهم لايجاد عالم أفضل ، وأن نقيم عالماً يقوم على السلم والعدالة وألا يكون السلم مجرد مرحلة تفصل بين نزاعين .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : هل أعتبر ان أن الجمعية العامة قد قررت الموافقة على مشروع القرار (A/L.756) ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار رقم ٣٣٢٢ (٥ - ٢٩)) .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أدعو الآن السيد ممثل الاتحاد السوفياتي ليشرح تصويته .

السيد أوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : فيمما يتعلق بالقرار الذي اعتمد منذ لحظات ، والاشارة للقرارات السابقة حول نفس الموضوع ، والواردة بالدبياجة فان الوفد السوفياتي يود أن يذكر ما يلي :

ان الوفد السوفياتي يود مرة أخرى أن يؤكد على أن زيادة فاعلية مجلس الأمن ، تدخل في اختصاص مجلس الأمن ذاته . وأية محاولات لفرض شيء ما من الخارج على مجلس الأمن ، وبصفة خاصة من جانب أى جهاز للأمم المتحدة أو الجمعية العامة ، فان وسائل زيادة فاعلية مجلس الأمن واشتراك الأمين العام في هذا الموضوع ، أمر لا يتفق مع الميثاق ولا يتفق مع المهمة الحقيقية الخاصة بزيادة فاعلية مجلس الأمن .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بهذا نكون قد انتهينا من فحص البند (١) من جدول الأعمال .

البند ١٤ من جدول الأعمالتقرير محكمة العدل الدولية : (A/9605)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ستقوم الجمعية العامة الآن بفحص تقرير محكمة العدل الدولية عن الفترة من أول آب / أغسطس ١٩٧٣ الى ٣١ تموز / يوليو ١٩٧٤ (A/9605).

إذا لم يكن هناك متحدثون عن هذا التقرير، فاني أقترح على الجمعية العامة، أن تأخذ علماً بتقرير محكمة العدل الدولية .

اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اذن انتهت الجمعية العامة الآن من فحص البند ١٤ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ٣ من جدول الأعمال

تفويضات الممثلين في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة : التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض (A/9779/Add.1).

السيد يانجو ، الفلبين ، رئيس لجنة تفويضات الممثلين ، قدم تقرير اللجنة (A/9779/Add.1) وتكلم كما يلي :

السيد يانجو (الفلبين) (رئيس لجنة تفويضات الممثلين) (الكلمة بالانجليزية) : يشرفني أن أقدم التقرير الثاني للجنة تفويضات الممثلين في الوثيقة (A/9779/Add.1) والمؤرخة ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .

ان لجنة وثائق التفويض قد عقدت اجتماعها الخامس والستين في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، ودرست الموقف الخاص بالوفود التي لم يتلق الأمين العام وثائق تفويضها بعد في الشكل المنصوص عليه في المادة ٢٧ من النظام الداخلي ، ومنذ اجتماع اللجنة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ . ووكيل الأمين العام والمستشار القانوني قد أبلغ اللجنة أنه منذ ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ وهو تاريخ آخر تقرير للجمعية العامة ، فان الأمين العام قد تلقى وثائق تفويض كما هو

منصوص عليه في المادة ٢٧ من لائحة النظام الداخلي ، من كافة الوفود فيما عدا حالة جـزر المالديف والتي لم تمثل في الدورة ٢٩ للجمعية العامة ، وييرو ، نظرا لبعض التصويبات البريدية ، فان نسخة من وثائق الاعتماد تم اعتمادها من رئيس بيرو وأمكن تقديمها للأمين العام للأمم المتحدة .

ان لجنة وثائق التفويض قد طلب اليها من جانب رئيسها كي تقبل ما قدمه الأمين العام وفقا للمادة ٢٧ من لائحة النظام الداخلي ، وتقبل كاجراء استثنائي وثائق التفويض التي تم تلقيها لممثل بيرو على أن يكون مفهوما أن الوثائق الرسمية سوف تصل في أسرع وقت ممكن .

واللجنة بعد مناقشتها كما هو وارد في الوثيقة (A/9779/Add.1) ، قد اعتمدت القرار التالي ، بموافقة ٥ واعتراض ١ وامتناع ٣ عن التصويت :

” ان لجنة وثائق التفويض ،

” وقد درست قضية الممثلين الذين لم تكن اللجنة قد تلقت وثائق تفويضهم بالشكل المنصوص

عليه وفقا لأحكام المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة لدى اعداد تقريرها الأول :

” ١- تقبل كاجراء استثنائي وثائق التفويض التي تم تلقيها لمثلي بيرو على أن يكون مفهوما

أن الوثائق الرسمية سوف ترسل في أسرع وقت ممكن ،

” ٢- وتقبل وثائق تفويض جميع مثلي بقية الدول الأعضاء التي تم تلقيها منذ تاريخ التقرير

الأول للجنة ” .

في ضوء التقرير السالف الذكر ، يشرفني أن أقدم الي الجمعية العامة مشروع هذا القرار

للموافقة عليه :

” ان الجمعية العامة ،

” توافق على التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض ” .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : حيث ان هذا الموضوع قد قتل بحثا في جمعيتنا العامة ،

فأرجو من السادة المندوبين الذين سجلوا أسمائهم للتحديث فيه ، أن يقتصروا على ما هو جوهري ،

لكي نتمكن من انهاء أعمالنا لهذه اللجنة في وقت معقول .

السيد كيلاني (الجمهورية العربية السورية) : منذ خمس سنوات ، كانت كمبوديا ، كدولة
 عضوة في الأمم المتحدة ، تبعث بممثلينها الشرعيين الى دورات الجمعية العامة . سوى أنه في شهر
 آذار / مارس من العام ١٩٧٠ ، نجح الغزو والتدخل الأجنيان ، في اقامة نظام عميل في
 العاصمة Phnom Penh . وقد قاوم الشعب الكمبودي هذه الحكومة اللاشرعية ، بانتفاضة أدت الى
 مقتل الآلاف من المتظاهرين . وكانت النتيجة أن اشتعلت نار الثورة في البلاد ، وقامت الحكومة
 الملكية للاتحاد الوطني لكمبوديا برئاسة Nordon Sihanouk لتقود الشعب الثائر في سبيل حريته
 واستقلاله ، بعد أن تعرضت البلاد الى غزو أجني كاسح . واستطاع الشعب الكمبودي ، بعد أربع
 سنوات ونصف السنة من النضال ، أن يعمر سلطة حكومة لون نول في نطاق ضيق جدا ، بحيث
 لا تسيطر الآن هذه الحكومة الحميلة ، الا على أقل من ١٠ في المائة من الأرض الكمبودية ، يقطنها نحو ١٥
 في المائة من الشعب الكمبودي . وهكذا ظلت حكومة لون نول ، لاتمثل الشعب الكمبودي ، ولولا
 أنها تستقر في عاصمة البلاد ، على قوة الحراب الاجنبية ، والدعم المالي والاقتصادي والعسكري
 الأجنبي ، لانهارت منذ الأيام الأولى لقيامها .

لا شك في أن الجمعية العامة مؤلفة من دول ذات سيادة ، الا جمهورية الخمير ، فان سيادتها على أرض كمبوديا وشعبها جزئية جد محدودة ، بحيث لا تمنحها حق تمثيل الشعب الكمبودي ولا حق السيادة على الأرض الكمبودية . ان هذا يعني ، بدقة ووضوح ، أن حكومة لون نول ، منذ قيامها حتى اليوم ، لم تكن وليدة حق تقرير المصير الذي لم يستطع الشعب الكمبودي أن يمارسه بحرية وديمقراطية بسبب الغزو والتدخل الخارجي . ان حكومة لون نول ليست شرعية ، ووجود ممثلها في الجمعية العامة ليس شرعياً .

ولقد جاء القرار الذي اتخذته الجمعية العامة برقم ٣٢٣٨ يوم ٢٩ من تشرين الثاني / نوفمبر أي منذ حوالي أسبوعين ، جاء هذا القرار مؤكداً بعض هذه الحقائق . فقد أكد في الفقرة الثانية من المقدمة ، أن هناك حكومتين تقومان على أرض كمبوديا . أما في الفقرتين التنفيذيتين الأولى والثانية فقد أوضح القرار ، بما لا يقبل الشك ، أن هناك طرفين متنازعين ، يدعي كل منهما حقوقاً مشروعة في كمبوديا . والقرار لم يفضل طرفاً على طرف ، ولم يعط حقاً معيناً الى طرف ، ويعتبر الطرف الآخر من هذا الحق . ثم جاءت الفقرة التنفيذية الثالثة من القرار ، لتوصي بعدم الاستعجال باتخاذ أي تدبير آخر الى أن تتاح للجمعية فرصة دراسة تقرير الأمين العام في الدورة الثلاثين القادمة . ان هذا يعني بوضوح أنه لا يجوز اتخاذ قرار لصالح أي من الطرفين ، الا بعد أن تنظر الجمعية العامة في الأمر في الدورة القادمة . ان مبدأ المساواة في التعامل ينطبق هنا على الطرفين المتنازعين . ان النتيجة المنطقية لذلك ، هو عدم قبول وثائق تفويض ممثلي جمهورية الخمير .

لهذه الأسباب ، فان وفد الجمهورية العربية السورية يود تقديم التعديل التالي على تقرير لجنة وثائق التفويض الموزع في الوثيقة رقم (A/9779/Add.1) .

" يضاف في نهاية الفقرة الثانية من تقرير لجنة وثائق التفويض ما يلي : عدا وثائق تفويض ممثلي ما يسمى بجمهورية الخمير " .

أرجو ، طرح هذا التعديل على التصويت ، بطريقة المناذاة بالأسماء .

السيد فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، بعد نقاش طويل صعب ، ختمنا نقاشنا حول مسألة إعادة اقرار الحقوق الشرعية للحكومة الشرعية

الوطنية لكيبوديا بقرار يحمل الآن رقم ٣٢٣٨ (د - ٢٩) ، وهذا القرار تمت الموافقة عليه بأغلبية ٥٦ صوتاً واعتراض ٤٥ صوتاً ، هذا في الوقت الذي نجد فيه أن هناك ٥ بلاد من بين البلاد التي اعترفت بالحكومة الملكية لكيبوديا لأسباب لا داعي لذكرها ، لم تنضم إلى المعارضين ، وهذا ما دعا أحد الصحفيين إلى القول بأن مشروع القرار الخاص بكيبوديا قد تمت الموافقة عليه " بأغلبية الأقلية " .

ومع ذلك فإن هذا يعتبر بالنسبة لنا جزءاً من الماضي ، إذ أن الجمعية العامة قد اتخذت قراراً ، ورغم أن هذا القرار لم يكن هو القرار الذي ننتظره . ولقد اعترضنا عليه حتى النهاية . وإذا ما عدنا لمناقشة هذا القرار فإن اعتراضنا عليه سيظل قائماً ، لأننا نعتبر حتى الآن أن الحكومة الشرعية الوحيدة لكيبوديا هي الحكومة الملكية للاتحاد الوطني التي يرأسها الأمير سيهانوك . ولكن الأمر لا يكمن هنا ، لأنه يوجد أمامنا في الوقت الحاضر قراراً اتخذته الجمعية العامة ، يتعين تطبيقه فوراً وبالكامل .

إن رئيس لجنة وثائق التفويض قال لنا منذ لحظة وهو يتحدث بإيجاز عن تقريره كيف صارت الأمور بهذا الشأن ، خلال أعمال هذه اللجنة ، وقد طلب أن نشرح لأعضاء اللجنة أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بالنسبة لكيبوديا والذي صدر بشأنه القرار رقم ٣٢٣٨ (د - ٢٩) لـه خاصتان رئيسيتان : أولاً ، أن هذا القرار لا يعترف لأي من الطرفين التي تنادي بحقوق شرعية في كيبوديا بأن يقتصر عليها تمثيل هذا البلد .

ثانياً ، ألا نلج باتخاذ إجراءات جديدة قبل أن يقوم الأعضاء في الجمعية العامة وأن تتوفر لديهم الفرصة لفحص التقرير الذي سيقدمه لنا الأمين العام للمنظمة في العام القادم ، خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة .

وعلى ذلك ، فبناءً على هاتين الخاصتين طلبنا من الجمعية العامة أن تحدد موقفاً بالنسبة لما تدعى بجمهورية خمير . ولم يكن بيدولنا في ذلك الوقت أن اللجنة ستصطدم بعقبات ضخمة للموافقة على هذا الرأي . ولكننا دهشنا عندما رأينا رئيس الوفد الأمريكي يأخذ الكلمة لكي يعبر عن اعتراضه على وجهة نظرنا . ان هذا المسلك بدا لنا مناقضا خاصة وان الوفد الأمريكي قد رحب بالموافقة على القرار ٣٢٣٨ (د-٢٩) بل بدا لنا جليا في ذلك الوقت ، ان الوفد الأمريكي ، هو الذي قدمه ، أو على الأقل هو ما تمخض عنه . ونظرا لتكوين اللجنة ، فلقد كنا ننتظر من هذه اللجنة أن تحترم قرار الجمعية العامة .

الا أن التقرير المعروض علينا والذي وزع هذا الصباح ، وأتعشم أن تكون الوفود قد قرأته ، ويحمل رقم A/3779/Add.1 ، يعطينا فكرة عن هذا النقاش الذي دار بهذا الشأن ، والقرار الذي أتخذ بعد النقاش .

وبما أنه قد سبق لنا أن قلنا أمام اللجنة أننا نعتقد أن الوقت الآن موات لفتح باب النقاش مرة أخرى بالنسبة لكمبوديا . ولكننا نعتقد أيضا أن علينا التزاما الا وهو احترام القرارات التي تتخذها الجمعية العامة . ولكن بيدولنا أن هؤلاء الذين أدوا الى اتخاذ هذا القرار هم الذين يودون الآن أن يمتنعوا .

وبعد التصويت على القرار الذي يحمل الآن رقم ٣٢٣٨ (د-٢٩) بتاريخ ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، صعدت حينئذ الى المنصة لكي أجدب انتباه الجمعية العامة في ذلك الوقت لعدد من الاعتبارات وأطلب منها أن تأخذ علما بها . ان هذا الحديث الذي أدليت به في ذلك الوقت والذي يمكنكم أن تقرأوه من جديد في محاضر الجلسات التي وزعت تحت رقم (٢٣٠.٢) جلسات الجمعية العامة صفحات ١٦ - (٢١) ، ومن بين هذه الاعتبارات ما يلي :
اولا ، طلبت من الجمعية العامة أن تأخذ علما بأن القرار الذي وافقت عليه لم يذكر إطلاقا وفي أي مكان منه أن حكومة لون نول هي التي تمثل ولو بصفة مؤقتة داخل جمعيتنا العامة كل شعب كمبوديا . ويقول القرار في الفقرة الاولى من منطوقه :

" يطلب من جميع القوم التي لها تأثير على الطرفين المتنازعين أن تستعزم مساعيها الحميدة لكي تدفع هذين الطرفين الى الوفاق لاقامة السلم في كمبوديا " .

وأخيرا هناك فقرة ثالثة في الظروف الحالية بيدولنا أنها أهم الفقرات جميعا ، وقد وافقنا على هذه الفقرة ، وهي تقضي بأن الجمعية :

" تقرر ألا تلح على اتخاذ اجراءات أخرى قبل أن تقوم الدول الأعضاء بفحص تقرير الأمين العام " . هذا التقرير الذي يتعين على الأمين العام أن يقدمه لنا في العام القادم خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة . وهنا أيضا ترون ذلك واضحا في نص القرار .

ولا غرو في أن الجمعية العامة هي سيدة نظامها ولكن اذا اضطررنا لان نعود الى قراراتنا فان تنفيذ المادة ٨١ سيصبح لزاما علينا ، وسنضطر عندئذ لأن نأخذ بأغلبية ثلثي الأعضاء قرارا عن ملاءمة اعادة فحص الفقرة الثالثة ، من القرار رقم ٣٢٣٨ (د - ٢٩) ان المادة ٨١ تنص على مايلي :

"عندما يقبل اقتراح أو يرفض لا يمكن فحصه مرة أخرى، خلال نفس الدورة الا اذا اتخذت

الجمعية العامة قرارا معارضا لذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين " .

وما يطلبه منا مشروع القرار الذي عرضه علينا رئيس لجنة وثائق التفويض هو العودة والرجوع الى تصويت تم، أي الرجوع لأحكام الفقرة ٣ من القرار ٣٢٣٨ (د - ٢٩) ولذلك فاننا نعتقد ان هذه الأوضاع غير جديدة ، خاصة وأنه كما قلنا فان هؤلاء الذين قدموا وعززوا هذا القرار هم الذين بدأوا بامتهان احكامه .

قبل أن أدخل هذه القاعة ، أخذت على نفسي أن أقرأ محضر الجلسة العامة ليوم ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، ولا حظت عندئذ بالفعل أنني لم أخطأ في ظني . ولم يشير أى وفد اعتراض علىّ عندما طلبت من الجمعية العامة أن تأخذ علماً بالاعتبارات التي ذكرتها مرة أخرى في حديثي اليوم . وعلى ذلك ، فإن الأمر كان يتعلق اذن بشعور كان يشاركني فيه مجموعة الحاضرين في الجمعية العامة في ذلك الوقت .

ان النص بهذا الصدد في غاية الوضوح . ولا يشير أى التباس بشأنه . ولذلك فإن أقل ما يمكننا القيام به في هذه اللحظة ، هو ألا تقبل وثائق تفويض يقدمها لنا أى طرف من الطرفين ، وألح على تعبير — أى طرف من الطرفين — اللذين يديان بأن لهما حقوقاً شرعية في كمبوديا . ولهذا السبب فإن وفد السنغال يؤيد مشروع التعديل الذي قدمه لنا منذ لحظات سعادة سفير الجمهورية العربية السورية . وأطلب من الجمعية العامة أن لا تسيء الى نفسها بالعودة الى هذا القرار الذي اتخذناه . وبالرغم من أنني شخصياً لم أؤيد هذا القرار ، الا أنه قد أصبح الآن صادراً عن الجمعية العامة .

وبالنسبة للمادة (٨) وأحكامها ، فإني أعتقد أنكم اذا كان لديكم أدنى شك في سلامة تنفيذ هذه المادة ، فإني سأطالبكم عندئذ أن تستشير بهذا الشأن المستشار القانوني للجمعية العامة لكي يعطينا رأيه في هذا الموضوع .

الرئيس (الكلمة بالفرنسيه) : سنعود الى بعض النقاط التي اشارها السيد مندوب السنغال في الوقت المناسب .

وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي ، أود أن أدعو الجمعية بأن تقفل في الثانية عشرة تماماً قائمة من يودون تسجيل اسماءهم بهذا الشأن .
اذن تقرر ذلك .

السيد ناكو (البانيا) (الكلمة بالفرنسيه) : بالنسبة لتقرير لجنة وثائق التفويض ، فإن وفد البانيا يؤيد تماماً مشروع التعديل الذي قدمه زميلي وصديقي السفير كيلاني سفير سوريا — والذي نرفض فيه الاعتراف بصحة ممثلي عصاة لون نول ، لأن هذه العصاة لا زالت قائمة نتيجة —

للسياسة الامبريالية الأمريكية ولا يمكن لها الاستمرار الا بفضل الأسلحة الأمريكية والدولارات الأمريكية وقد قامت في بنوم بنه بالانقلاب الفاشي الذي نظمته الولايات المتحدة الأمريكية لحماية مصالحها واستراتيجيتها الشاملة في كمبوديا وفي كل الهند الصينية . وهي لا تمثل اطلاقا المصالح والتطلعات الفعلية لشعب كمبوديا ، بل انها تمثل مصالح الأمريكيين الذين أعطوا السلطة لهذه الحكومة . ان الحكومة الشرعية الوحيدة لـ كمبوديا والتي تتمتع بثقة وتأييد كل شعب كمبوديا ، هي الحكومة الملكية للاتحاد الوطني لكمبوديا . التي يرأسها الأمير سيهانوك ، والتي تشرف على أكثر من تسعين في المائة من أراضي هذا البلد و ٨٥ في المائة من سكان كمبوديا الذين يعيشون في المناطق التي تديرها . وجميع أعضاء هذه الحكومة ، فيما عدا وزير الخارجية ، يحملون داخل البلاد ويشرفون على أعمالها ويقودون كفاح كمبوديا لطرد الخونة والمتدخلين الأجانب .

ان الحكومة الملكية لكمبوديا تتمتع بالتأييد الشامل لكثير من البلاد ، ان سلطتها وهيبتها داخل العلاقات الدولية قد زادت . وأكثر من ٦٢ بلدا لهم علاقات دبلوماسية معها . وعلى هذا فان الحكومة الملكية لكمبوديا ، لديها الخصائص الضرورية لتمثيل كمبوديا وشعب كمبوديا في العلاقات الدولية ، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة وهي الوحيدة التي لديها هذه السلطة . وعدد كبير من الدول الأعضاء في منظمنا قد عبروا عن رأيهم من قبل خلال هذه الدورة لقرار الحقوق الشرعية للحكومة الملكية للاتحاد الوطني لكمبوديا ولطرد ممثلي عصاة لون نول من الأمم المتحدة ومن جميع المنظمات التابعة لها .

وباستمرار السياسة الأمريكية العدوانية المجرمة ضد شعب كمبوديا ، فان الامبرياليين الأمريكيين يعترضون دائما على اقرار الحقوق الشرعية للحكومة الملكية لكمبوديا في الأمم المتحدة . ولقد رأينا جميعا الطريقة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الدورة أيضا ، وعن طريق مناوراتها وضغوطها المختلفة عملت على تأجيل هذا الطلب الشرعي لكمبوديا . وانها ان تقوم بهذه المناورات ، فان الولايات المتحدة تحاول أن تبقي على حكومة لون نول لكي تستخدمها في خدمة سياستها العدوانية في كمبوديا وفي كل الهند الصينية . وأيا كان الأمر ، فلن تستطيع تصرفات الولايات المتحدة الأمريكية في كمبوديا ، أو أحاييلها ومناوراتها في الأمم المتحدة ، ان تجعل شعب كمبوديا يرضخ ويركع أمامها ، ان الحكومة الشرعية لكمبوديا ، أي

الحكومة الملكية التي اختطت هدفها لتحقيق أهدافها ولتحقيق انتصاراتها ، تعرف تماما أنه بفضل كفاحها واصرارها وبدون الحلول الوسط ، ستحقق الفشل للولايات المتحدة الأمريكية وعصابة لون نول .

وهذا ما رأيناه في تصريح أدلى به مؤخرا الأمير سيهانوك . ان الكفاح العادل لشعب كمبوديا قد حظى دائما بتأييد شعوب العالم المحبة للسلام والحرية . ان الانتصارات المتتالية التي حققها شعب كمبوديا تجعلنا نشعر بالامتنان لهذا الشعب .
أما هذا الموقف الذي يلعبه الاشتراكيون السوفييت الامبرياليين وهم يدعون الصداقة مع كمبوديا ، فانه أمر واضح أيضا .

ان هذه المجموعة ، مجموعة الخونة التي تحظى بتأييد أمريكا والتي تمثل شعب كمبوديا هنا ، يعتبر امتهانا لأهداف الميثاق ونصوصه ، ويعتبر أيضا سابقة خطيرة في نشاطات منظمنا . ان الشعوب والبلاد المحبة للحرية ، تطالب بانهاء هذا الوضع في أقرب وقت ممكن ، لأنه يسيء لسمعة منظمنا . ان ممثلي لون نول يجب أن يطردوا فوراً من الأمم المتحدة وأن يحل محلهم ممثلوا الحكومة الملكية لكمبوديا . ويحتلوا هنا المكان الذي يخصهم .

ان شعب ومكومة ألبانيا ستتقدم دائما الى جانب شعب كمبوديا في انفاذ التدابير ، وتتسنى
يستطيع تسقيق جميع تطلعاته وأهدافه الأخرى .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود ان أبلغ الجمعية العامة أننا طبقا للقرار الذي اتخذناه ،
فقد أقفلت قائمة المتحدثين بهذا الشأن .

السيد أوركوسالاك (جمهورية خمير) (الكلمة بالفرنسية) : بالرغم من دهشتنا وألمنا
لبعض ما استمعنا اليه من أحداث عن السلطة وتفويض وفدى ، فقد رحبنا مع ذلك بنتيجة التقرير
الثاني للجنة وثائق التفويض والذي جاء في الوثيقة A/9779/Add.1 . واننا سنصوت بالموافقة على
هذا التقرير .

وباسم وفد جمهورية خمير ، أود أن أشكر أعضاء لجنة وثائق التفويض الذين أعترفوا بصحة
وثائق اعتماد بلدى التي قدمت بالطريقة الصحيحة وطبقا للمادة (٢٧) من النظام الداخلى
للجمعية العامة . وانني لواثق من أن السادة أعضاء هذه الجمعية العامة الذين يؤمنون
بالأهداف الأساسية ومبادئ الميثاق الذى يتحكم في منظمنا سيوافقون بدورهم على التقرير الثاني
للجنة وثائق التفويض .

سيدى الرئيس ، اننى أذ أجيب باحترام لما ألقيناه من هدوء وكياسة وهى الأشياء
التي يجب أن تسود مناقشاتنا بالنسبة لهذه المشكلة الخطيرة ، مشكلة السلم والحرب ، فاننى
سأمتنع عن الرد على الادعاءات التي استمعنا اليها من جانب بعض الوفود حيال ممثلي كمبوديا
الذين اعترف بهم الأمم المتحدة بالتسمية الجديدة ، وهى " جمهورية خمير " منذ ١٩ تشرين
الاول / اكتوبر ١٩٧٠ . وأود أن أوضح أن جمهورية خمير قد تم تمثيلها دائما في الدورات
٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ للجمعية العامة ، وكذلك في الدورة الاستثنائية ، وفي مختلف المحافل
الدولية والاقليمية التي نظمت تحت اشراف الأمم المتحدة . ان أوراق تفويض ممثليها تم قبولها
دائما بوصفها صحيحة .

بالنسبة لتمثيل جمهورية خمير في هذه الجمعية العامة ، فمنذ ١٨ آذار / مارس ١٩٧٠ ،
الذى تم فيه عزل الأمير سيهانوك عن طريق البرلمان الخميرى ، ولا أجد مبررا لأن أطيل الحديث

عن هذا الأمر هنا . فليدركم في محفوظات الأمم المتحدة ، مراسلات ووثائق رسمية من الجمعية العامة أو مجلس الأمن ، بشأن الحوادث التي توالى على بلدى والتي ارتبطت بتمثيل جمهورية خمير في الأمم المتحدة . ومن بين هذه الوثائق أود أن أذكر بشكل خاص بلافا نشر في ٦ نيسان / ابريل ١٩٧٠ من جانب سكرتارية الأمم المتحدة والذي قال فيه أوشانت ، والذي كان في ذلك الوقت ، سكرتيراً عاماً للمنظمة ، واعتماداً على الممارسة المتبعة والرأى الذى أدلت به الادارة القانونية ، فقد تقرّر اعتبار السلطات التي تحكم كمبوديا وهي الحكومة التي يرأسها حالياً الرئيس لون نول ، وتقرر الاعتراف بها . وأذكر ما جاء في هذا النص :

” تلقينا برقية من الأمير سيهانوك ، والذي يشير فيها أموراً دستورية وقضائية بالنسبة لتفويض ممثلي كمبوديا ، وان هذه الأمور لن ندخل فيها ولكن عندما يثار هذا الأمر لدى السلطات والهيئات المختصة في هذه المنظمة ، وفي انتظار ذلك ، فان الممارسة المتبعة في السكرتارية ، هو أن تكون علاقاتها مع السلطات التي تتحكم في الدول الأعضاء نفسها . ” وفي هذا العام ، قامت بعض الوفود التي تدفعها مصالح لا ترتبط اطلاقاً بمصالح شعب خمير ، حاولوا أن يقيموا سابقة خطيرة بأن يحلوا حكومة في المنفى محل حكومتنا . ولكن الجمعية العامة بدافع من الحكمة ، قررت ألا تأخذ في الاعتبار مثل هذا الاقتراح وأن تؤجله الى هذا العام . وفي ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، بدافع من البلاد المحبة للعدالة والسلام ، رأت الجمعية العامة تمشياً مع مبادئ الميثاق ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو . وأفضل من ذلك ، فانها فتحت آفاقاً للسلم والوفاق القومي لشعب خمير الذي عانى طويلاً . وبهذه الروح قمنا بتأييد هذا القرار وبدأنا فعلاً تطبيقه ولقد تلقى الأمين العام ، دعوة رسمية بالذهاب الى بلدى لكي يرى ويفحص الطرق الكفيلة للانتقال بنا الى مرحلة السلم .

وفور اتخاذ هذا القرار تعدت رئيس جمهورية خمير الى شعب خمير قائلاً :

” ان هدفنا كان ولا يزال هو وضع حد لآلام شعب خمير ، بالقضاء على هذه الحرب التي دارت أكثر مما يجب . وكما قلت في ٩ تشرين الأول / أكتوبر الماضي ، اننا اذا كنا قد كافحنا منذ ٤ سنين ونصف ، فهذا ليس لمصلحة شخص أو لمصلحة فئة من الرجال ، ولكن

لا نتصار المبادئ التي يعتز بها جميع البشر ، ألا وهي الحرية والعدالة وحقوق الانسان ؛
لقد كافحنا وناضلنا ضد الذين أرادوا أن يفرضوا علينا حكومة قريبة على مبادئنا وتقاليدنا
ومعتقداتنا . ونحن مصرون على الاستمرار في كفاحنا حتى يشعروا منافسينا بأن عليهم أن
يأتوا للتفاوض معنا ” .

ان كل محاولة أو مناورة لاشارة جوهر هذا الموضوع ورفض وثائق تفويضنا في هذه المرحلة من النقاش بالنسبة لموضوع اجرائي ... الميثاق ، وحدد وضعه القانوني ، يعتبر مناقضة للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة عن تمثيلنا وسيؤدي هذا أيضا الى عرقلة عطية السلم الذي نصح به هذا القرار ، وبالتالي استمرار آلام شعب خمير ، التي نود أن نضع حدا لها في أقرب وقت ممكن .

وختاما ، فأني أود مرة أخرى باسم وفد بلدي ، أن أكرر بطريقة رسمية أمام هذا المحفل الموقر ، أننا تعهدنا بأن نحترم تماما ما جاء في القرار ٣٢٣٨ (د - ٢٩) لكي نقوم بكل ما لدينا من جهد للدخول في مشاورات تؤدي في أقرب وقت ممكن ، الى التفاهم والوثام الوطني الضروري لقرار السلم في وطننا العزيز .

السيد أنور ساني (اندونيسيا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدي لا يقصد اعادة فتح المناقشة حول جوهر مسألة تمثيل كمبوديا في هذه الجلسة قرب اختتام دورتنا ، لأنكم كما قلتم ، ياسيد الرئيس ، فان الجمعية العامة قد ناقشت وعلى اتساع هذه المسألة ، واتخذت قرارا بـ ... لا تتم أي تدابير أخرى حتى الدورة الثلاثين للجمعية العامة . ان اعتماد القرار ٣٢٣٨ (د - ٢٩) من جانب الجمعية العامة ، لا بد وأن يؤدي بشكل منطقي الى نتيجة معينة ، ألا وهي أن وضع جمهورية خمير في الأمم المتحدة لا يتخير مالم تتخذ الجمعية العامة قرارا مخالفا لذلك في العام القادم .

ان وفدي يود أن يذكر الجمعية العامة بأننا قد درسنا وثائق تفويض ممثلي جمهورية خمير أربعة مرات من قبل ، ولقد أكدت الجمعية العامة هذه الوثائق في كل مرة ، أن مسألة وثائق تفويض وفد جمهورية خمير قد أصبح مسألة فنية بحتة . ان الجمعية العامة قد تناولت الجوانب السياسية وذلك باعتماد القرار ٣٢٣٨ (د - ٢٩) وأجلت المسألة على الأقل الى الدورة الثلاثين .

المسألة هي الآن ، هل الوثائق تفي بلائحة النظام الداخلي للجمعية العامة في الدورة ٢٩ ؟ وهل صدرت على النحو المناسب من جانب رئيس الدولة ، أو رئيس الوزراء أو وزير خارجية جمهورية خمير ؟ ان لجنة وثائق التفويض وجدت أن الوثائق في حالة مناسبة ولم تجد أي سبب يجعل الجمعية العامة لا تتكبد قرار لجنة وثائق التفويض . وفدي بالتأكيد لا يري

أى سبب للضغط على الجمعية العامة لمناقشة مسألة تمثيل جمهورية خمير مرة أخرى . ان وفدى لا يريد أن يفعل ذلك . لأننا نرى اننا قد انتهينا من مناقشة هذا البند .

لقد أعربنا بطريقة أو بأخرى عن قلقنا فيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة . اننا نتحدث عن قلة سلطة وتأثير ونفوذ المنظمة . ان وفدى يعتقد أننا نحن أعضاء الأمم المتحدة ، لا بد أن نكون أول الناس في تأكيد هيئة الأمم المتحدة واطهار أسبقية الأمم المتحدة والثقة فيها ، وذلك بالأول نخل بأنفسنا بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة . وفي حالة تمثيل جمهورية خمير فإن الجمعية العامة قد اتخذت قرارا ، دعونا نحن الأعضاء لا نكون أولئك الذين يتصرفون ضد هذا القرار بادخال تعديلات لا تتفق مع نص وروح القرار بعد أسابيع فقط من اتخاذه .

كنت أود أن أناشد اصدقائي كي يسمحوا للجمعية العامة باعتماد تقرير لجنة وثائق التفويض على النحو الحالي وألا يتناولوا الموضوع حتى العام القادم ، عندما تناقش الجمعية العامة مرة أخرى مسألة كمبوديا . دعوهم يحتفظوا بتحفظاتهم ، ولكن طالما أنهم قدموا تعديلات على تقرير لجنة وثائق التفويض ، فان وفدى سوف يصوت ضد تلك التعديلات .

وقد يكون هناك حل للمشكلة عندما تجتمع الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، يجمع المواجهة بين الأصدقاء أمرا غير ضروري . ان وفدى يعتقد في امكانية بذل جهد مشترك لانهاء الحرب في كمبوديا وانهاء معاناة شعب خمير على أساس القرار ٣٢٣٩ (د - ٢٩) . دعونا نبذل جهودا مكثفة معا لاعادة السلم في كمبوديا .

السيد البارودي (المملكة العربية السعودية) : ليكن واضحا في ذهن كل واحد منا ، ان لجنة وثائق التفويض ليست مجموعة من رجال القانون ، ففي كل عام تشكل لجنة وثائق التفويض من جانب رئيس الجمعية العامة لكي تجلس مع ممثلي الأمين العام من قسم الشؤون القانونية وذلك حتى يمكن التحقق والتأكد من توقعات التفويض لممثلي الدول الأعضاء في هذه المنظمة . وفي عام ١٩٧٠ ، ونظرا لاستياء البعض منا ، ذلك الاستياء الذي انبثق نتيجة للفصل العنصري الذي تمارسه افريقيا الجنوبية ، ونظرا لأننا كنا نواجه بغرور من الاحباط ، فان البعض قد اعتقد أنه يمكن اعطاء لجنة وثائق التفويض الحق في دراسة وتمحيص عدالة أو عدم عدالة تمثيل أى دولة عضو في هذه المنظمة .

لقد كنت هنا منذ البداية ، وانني أعتقد أنه قبل عام ١٩٧٠ لم يحدث أن ألقى أى شخص شكوكا حول حقيقة أن لجنة وثائق التفويض ، هي فقط لجنة فنية شكلية . دعوني أكرر ، ان هذه اللجنة لم يكن لها الحق على أى نحو كي تصدر حكما حول وثائق التفويض فضلا عن التحقق الشكلي من التوقيعات التي ترد على وثائق التفويض والتي تقدمها حكومات الدول الاعضاء .

ان لجنة وثائق التفويض، بالإضافة الى ذلك ، لم يكن لها الحق على الاطلاق في أن تعلن رأيها حول كون وضع دولة عضولها حكومة قانونية أو حكومة بموجب الواقع في الدولة المعنية .
وانني آسف أنه منذ عام ١٩٧٠ فان مثل هذه المناقشات التي رأيناها حول صلاحيات لجنة وثائق التفويض لم تكن واردة وانني أعتبر أن ذلك ضكيا للوقت . ان الموقف الذي نجد أنفسنا فيه انما يرجع الى نوع من الاحباط من جانب البعض ، كما حدث فيما يتعلق بايقاف عضوية أفريقيـا الجنوبية عن طريق التصويت في هذه القاعة ، أو نتيجة لمواجهة الأمم المتحدة ببعض الشكوك حول هذه الحكومة أو تلك وما اذا كانت هذه أو تلك تمثّل الشعب الكمبودي . ولكننا لا نستطيع أن نأخذ كلمة أية دولة سوا كانت دولة كبرى أو دولة صغرى ، عندما تقول هذه الدولة أن هذه الحكومة أو تلك تمثّل شعب بلد ما لأننا اذا فعلنا ذلك فاننا نقدّم سابقة بالغة الخطورة .

ولكن هناك طرق مفتوحة يمكن لتلك الدولة التي تلقى بعض الشكوك حول تمثيل دولة ما أن تسلكها ، وفي هذه الحالة فالأمر يتعلق بتمثيل كمبوديا سواء من جانب حكومة الأمير سيهانوك أو الحكومة التي لها ممثلون يجلسون معنا هنا في هذه الجمعية العامة . ان الطرق المفتوحة واضحة ، ان مثل هذه المسألة لا يمكن أن تحلّ هنا وينبغي أن تحال الى اللجنة السادسة ، وقرار اللجنة السادسة لن يكون نهائيا . لأن هذه اللجنة سوف تقدّم تقريرها اليها ، ولكن يجب ألاّ يتم ذلك إلاّ بعد أن يرسل الأمين العام بعثة الى كمبوديا ليعرف ما هو الموقف . ان هناك اجراءات طويلة وعمليات طويلة . اننا لا نستطيع ، اذا ما قالت هذه الدولة أو تلك نظرا لمصلحتها الخاصة ، باعلان عدم اعترافها بهذه الحكومة أو تلك ، لا نستطيع أن نأخذ بكلمة هذه الدولة . ان كثيرا من الدول الصغيرة هنا الممثلة تفعل ذلك اليوم ، واذا كانت الصين اليكوم فمدا يمكن أن يكون الاتحاد السوفياتي ، وبعد غد الولايات المتحدة . اننا لن نسلّم بكلمات هـذه الدولة أو تلك ، ما لم ننتهج الاجراءات الموضوعية ونضع الجهاز اللازم لايجاد الحقائق . وبعد

أن يرسل الأمين العام لجنة ، لتقصي الحقائق ، حتى تتأكد هذه اللجنة من طبيعة الحكومة ونوعية الحكومة الحقيقية التي لها حقوق ثابتة ، أقول أن ارسال هذه اللجنة ليس هو نهاية الطريق . ان تقرير الأمين العام مع تقرير اللجنة السادسة لابد من أن يحالا بعد ذلك الى مجلس الأمن . وسواء أردنا أم لم نرد فان مجلس الأمن هو الذى ينبغي أن يتخذ قرارا حول مثل هذه المسائل الخاصة بالتمثيل . وقد تقولوا حسنا ، مجلس الأمن يمكن أن يمارس فيه حقّ الفيتو . ولنشكر الله على حقّ الفيتو . فما لم يكن هناك حقّ فيتو فان حقوق كثير من الدول كان يمكن أن توطأ بالأقدام بالتوصل الى اتفاق في الرأى بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . ان ذلك أمر ممكن الحدوث . لقد حدث ذلك بالفعل في مجلس الأمن في سنة ٤٧ ، وحدث في الجمعية العامة ، على الرغم من أننا كنّا نجتمع في (Lake Success) .

ان كثيرا من الامبراطوريات والدول كانت حاضرة . هل قدّم طلب بايقاف عضوية الدول الاستعمارية ؟ لماذا لم يحدث ذلك ؟ لماذا لم يحدث ؟ لأننا كنّا نعلم بأننا لن نحقق شيئا بمجرد التصويت ، ولنفترض أننا صوّتنا واستطعنا أن نصوّت . فان الأمم المتحدة كانت ستنقسم . اننا لا نستطيع أن نجعل من أنفسنا قضاة في الجمعية العامة ونصدر أحكاما فيما يتعلق بتمثيل هذه المجموعة لهذه الدولة أو تلك .

ودون أن أذكر أسماء حتى لا أزيد الأمور توترا ، فاني أقول أنه في عام ١٩٤٧ ، قسّمت أراضي ولم يتم الحصول على رأى نسبة ٦٦ في المائة من السكان في هذا الموضوع ، وهذا الميثاق يتحدث عن حقّ تقرير المصير . ان حقّ تقرير المصير هو حقّ كامل وقائم ويقع علينا عبء ادرأجه في المواثيق الدولية المختلفة . ان الكثير منّا قد شعر بالاحباط — ولكننا لم نتناول الأمر ولم نقل لهذه المنظمة أنه ليس لها حقّ — ومن ثمّ لم يكن لها الحق في تقسيم تلك الأراضي . اننا لم نتصرّف على نحو متضافر كي نطرد تلك الدولة على الرغم من أنسما نشأت على نحو مصطنع انتهاكا لمبدأ وحقّ تقرير المصير . لماذا ؟ لأنه لا توجد دولة تتمتع بالكمال .

ومن نحن حتى نكون قضاة في هذه الجمعية العامة ، وقراراتنا هي مجرد توصيات وليس لها طبيعة الزامية . لا بد للجميع أن يفهم ذلك ، ان أى قرار يتخذ في هذا الجهاز للأمم المتحدة هو من نوع التوصية وليس قرارا مطلقا . واننا نريد أن نتصرف كما لو أننا السلطة المطلقة ، وإذا ما فعلنا ذلك ، فاننا سوف ندمر الأمم المتحدة . ان ذلك لن يمنع أى شخص منا في الجمعية العامة القادمة كي يجمع الآراء حول دولة ما ويقول أن هذه الدول لا بد أن تطرد ويمكن أن نجمع الأصوات ونحاول الحصول على موافقة هذه الوفود أو تلك ، أقول أن هذه سابقة .

صديقي ممثل السنغال ، انني أستطيع أن أنظر اليك في عيتيك ، انك تقصد جيدا أن نواياك حسنة ، ولكن ليست هذه هي طريقة تنفيذ الأمور . انني قد أعجبت كثيرا بمناقشاتك الماهرة . ان البارودى — حول هذه المسألة — لا يهتم بتضامن الجماعات وهذا ينطبق على المسائل الأخرى . وانني سعيد لأن بعض الدول في منطقتنا مثل ممثل تونس الذى أتبادل معه وجهات النظر أحيانا ، فكلينا يؤيد الأمم المتحدة ولا نريد منها أن تؤيد أى مشروع يمكن في النهاية أن تتطلق منه — النيران الى صددونا ، لأنه ليس مؤسسا على الحقائق الواردة في الميثاق .

لا يمكن أن تجعلوا من لجنة وثائق التفويض مجموعة من رجال القانون ، ومن ثم فان كافة المناقشات حول هذا الموضوع كانت مسألة خارج النظام . انكم بذلك تقومون ، بتضييع وقت الجمعية العامة . من أنا حتى أقول ذلك ؟ انني واحد منكم كانت له خبرة منذ ٢٩ عاما ، ولم يحدث شيء من هذا القبيل حتى سنة ١٩٧٠ ، وكان هناك رئيس ممتاز للجمعية العامة ، وهو السيد هامبرو ، في سنة ١٩٧٠ ، وقد تشاور معه الكثيرون منا في اجتماعات خاصة ، حتى يمكن أن نقدم التأييد المعنوى لأصدقائنا في أفريقيا وآسيا ، فان الرئيس نفسه قد حاول أن يتوصل الى حل مناسب ، وأعلن عن دفع الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا ، ولم يحدث أننا اتبعنا التضامن الأعمى الا في هذه السنة . لا أقول أن التضامن أعمى ، ولكنني أقول أننا نتصرف وفقا لتضامن أعمى ، انني أحذر هذه الجمعية العامة ، فاذا استمرت على هذا النحو في الدورة القادمة فانه سيكون من الأفضل أن ننشيء صناديقا خارج هذه الجمعية العامة ونضع أوراق التصويت في تلك الصناديق عن طريق الاقتراع ، ولا يكون الأمر على أساس الأخذ والعطاء كما نحاول أن نفعل اليوم .

انني أؤكد لكم بأن كافة الأعمال التي أنجزت حول هذه المسألة الخاصة بوثائق التفويض

فيما يتعلّق بطرد أو إيقاف دولة أو أخرى ، هذا كلّ خارج النظام . وانني آسف لأنّه خارج النظام ، لأنني أودّ أن أرى الأمور تسير على نحو عادل . لماذا لم تطرد الدول الاستعمارية ؟ لماذا نهتم بشعب صغير على هذا النحو ؟ شعب تسوده الحرب الأهلية وتتدخل فيه الدول الكبرى . لماذا لا نتناول الولايات المتحدة ؟ وموضوع الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفياتي ؟ . ان الأمر قد حدث في الدورة التاسعة عشرة وانني أذكر - أيام السيد أدلاي ستيفنسون - الذى أثق فيه . وكان الاتجاه هو منع الاتحاد السوفياتي من التصويت ، لأن الاتحاد السوفياتي كان قد رفض الاسهام في مشاركة الأمم المتحدة في الشرق الأوسط ، ان كان يجب أن يدفع الاتحاد السوفياتي نصيبه وفقا لتصويت الغالبية . وحدث تصويت بعد ذلك خاص بإيقاف الاتحاد السوفياتي وكانت تلك أزمة كبيرة . وكان على البعض منا أن يتدخل . كنت أجلس هنا في هذه القاعة وجئت الى هذه المنصة ، وطلبت من أحد الزملاء أن يترك المنصة . وفكّر الأمريكيون ، وقالوا أنهم قد أخطأوا .

اننا هنا لنتشاور مع بعضنا البعض وليس لوضع العقبات . فاذا ما كنتم تريدون أن تقسموا هذا المجلس الى معسكرين ، يمكن أن تفعلوا ذلك ، ولكن ما الذى سوف تنجزوه اذا ما قسمتم الجمعية العامة الى معسكرين ؟ لقد قلت لكم مرّة بعد الأخرى أن مجلسا منقسما على نفسه سوف ينهار . وهذا هو مجلس الأمم المتحدة ، المجلس الذى ينبغي أن تتخذ فيه تدابير عملية حتى نقلل من العداوة بين دول وأخرى .

انني آسف يا سيدى ان أنني استغرقت هذا الوقت لأنني أؤمن أننا ، لا يمكن أن نستمر على هذه الطريقة سنة بعد الأخرى . وأنت يا سيدى الأمين العام شاهد على ذلك . فاذا ما حدث ذلك مرّة أخرى ، فسوف أثير الجحيم ، انّ الجحيم قد يكون شيئا طيبا نظرا لنقص الوقت في هذه الأيام .

السيد مينيكون (ليبيريا) (الكلمة بالانجليزية) : اشارة الى التقرير المتضمن في الوثيقة (A/9779/Add.1) نبين أن لجنة وثائق التفويض قررت فيه أن الأوراق التي تم تلقيها منذ تاريخ التقرير الأول مقبولة . ان وفد ليبيريا يؤيد تقرير لجنة وثائق التفويض ، ومن ثم فإننا سوف نصوت في صالح هذا التقرير .

ان موقفنا حول هذا الموضوع ، ينبع من أحكام المادة ٢٧ من النظام الداخلي ان دراسة وثائق التفويض مسألة اجرائية تقتصر على تحديد قانونية التوقيع على وثائق الممثلين للجمعية العامة وهذه التوقيعات تتم من جانب رئيس الدولة أو وزير الخارجية للدولة العضو في الأمم المتحدة . ان وفدى يعرف تماما ان المناقشات قد أثيرت في لجنة وثائق التفويض وكذلك في الجمعية العامة ضد وثائق التفويض الخاصة بتشكيل جمهورية خمير على أساس أن هناك طرفين متنازعين ، وعلى هذا فانه يجب عدم اصدار قرار حول التمثيل القانوني لجمهورية خمير .

ان هذه الحجج ، ليست سليمة من وجهة نظر ليبيريا ، وليس لها علاقة بصحة وثائق التفويض ، نظرا لأن العناصر الأساسية الخاصة بوثائق تفويض الممثلين هي خاصة بصدر وثائق التفويض من جانب رئيس الدولة أو وزير الخارجية وتوقيعها . ان وثائق تفويض ممثلي خمير تفني بهذه المتطلبات ، ومن ثم فان ذلك جعل لجنة وثائق التفويض توافق عليها وهذا شيء صحيح . ان مسألة الاعتراف بحكومة ما في العلاقات الدولية ، مسألة لا تثار عندما يتعلق الأمر بوثائق تفويض ممثلين لهذا البلد أو هناك في مؤتمر دولي . ان الوضع الحالي لحكومة جمهورية خمير كعضو في الأمم المتحدة لا يتأثر بطريقة أو بأخرى بالطلب الخاص بتقديم الأمين العام لكل مساعدة للطرفين المتنازعين لمعرفة الوضع الحقيقي في البلاد . ولكل هذه الأسباب ، فان وفدى يؤيد تأييدا كاملا تقرير لجنة وثائق التفويض.

السيد هوانغ (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان الحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا تحت قيادة رئيس الدولة الأمير نوروم سيهانوك ومع وجود رئيس الوزراء السيد بين نوث والسيد نائب رئيس الوزراء كيوسامفان ، فان هؤلاء يمثلون الحكومة القانونية لكمبوديا وقد حصلت هذه الحكومة على تأييد كامل من جانب الجماهير في كمبوديا والشعب الكمبودى وقد حصلت على اعتراف دولي واسع . وسواء داخل البلاد أو خارجها ، فان الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا

تتمتع بهيئة عالية . ان عصبة لون نول الخائنة هي نفاية الأمة الكمبودية ، وهي عميلة تؤيد هـا بصفة رئيسية الولايات المتحدة ويتم فرضها على الشعب الكمبودى . وتحت ضربات القوّات المسلّحة للتحرير الوطني ، فان عصبة لون نول تجد نفسها فقط في بنوم بند وبعض المناطق المعزولة ، وتقوم بهذا الوجود الهش من خلال الاعتماد الكلي على المعونة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة . ومن غير القانوني لهذه العصبة أن تحتلّ مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة ووثائق التفويض التي أصدرتها تلك العصبة غير صحيحة .

ان جوهر مسألة كمبوديا يكمن في تخريب دولة عظمى واعتدائها ضد دولة من دول العالم الثالث التي اتبعت سياسة عدم الانحياز وحرمان تلك الدولة من حقوق التمثيل في الأمم المتحدة . ان الدورة الحالية للجمعية العامة كان يجب عليها أن تعتمد مشروع القرار الذي قدّمته الجزائر وستة وثلاثون دولة أخرى ، بطلب اعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية في الأمم المتحدة وطرد عصبة لون نول من الأمم المتحدة وكافة المنظّمات التابعة لها . ومع ذلك ، فان التخريب الذي قامت به دولة عظمى قد منع التصويت الايجابي على هذا المشروع . وبدلا من ذلك ، فان مشروعاً آخر قدّمته الولايات المتحدة تمّ اعتماده في الجمعية العامة بأغلبية صوتين فقط ، ومن ثمّ فانها قد عاقت اعادة الحقوق المشروعة للشعب الكمبودى في الأمم المتحدة وسمحت لعصبة لون نول الخائنة لتستمر في الأمم المتحدة . ان الهدف هو التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا من خلال جهاز الأمم المتحدة وارغام الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا كي تدخل فيما يسمى بالمفاوضات مع تلك الدولة الامبريالية العميلة ، ومن ثمّ تجعل اعتداءات الولايات المتحدة مسألة قانونية . ان ذلك لا يتفق مع رغبة الشعب الكمبودى ومبادئ الأمم المتحدة وميثاقها . ان رئيس الدولة الكمبودى ، الأمير نورودوم سيهانوك ، قد أصدر بياناً في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، دسّغ فيه بكل قوة السياسة الاستعمارية ورفض رفضاً كاملاً ما يسمى بالقرار الذي صنف في الجمعية العامة من جانب الولايات المتحدة بمفردها . ولقد رفض بشدّة قاطع أن يدخل فيما يسمى بالمفاوضات مع عصبة لون نول وأعلن بكلّ جدية أن الشعب الكمبودى سوف يثابر ويستمر في الكفاح المسلّح ولن يقبل مثل ذلك الحل الأمريكي . ان الموقف العادل السابق ذكره للحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا وتصميم الشعب الكمبودى على الاستمرار في المعركة ، قد حظي بتأييد عدد

كبير من دول العالم الثالث . ومن ثم أعلن افلاس القرار الذى قدّمته الولايات المتحدة . ان الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا في الأمم المتحدة سوف تعاد ، وعصبة لونغ نول الخائنة سوف تطرد من الأمم المتحدة . ان الوفد الصيني يؤيد بكلّ قوّة التعديل الذى تقدّم به سوريا على مشروع القرار الخاص بتقرير لجنة وثائق التفويض . ان ذلك لا يؤثّر في موقفنا فيما يتعلق بوثائق تفويض بعض الوفود الأخرى المشار اليها في التقرير . اننا نأمل أن كافّة الدول المحبّة للعدالة سوف تصوّت في صالح هذا التعديل وترفض ما يسمى بوثائق تفويض عصبة لونغ نول .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامة ستقوم الآن باتخاذ قرار بشأن تقرير لجنة وثائق التفويض. وأودّ أن أذكر أعضاء الجمعية العامة أن لديهم اقتراح قدّم لهم شفهيًا من جانب رئيس لجنة وثائق الاعتماد جاء فيه :

” ان الجمعية العامة

” توافق على التقرير الثاني للجنة ” .

وقدّم السيد مندوب سوريا تعديلا يقضي بأن يضاف في النهاية ما يلي :

” عدا وثائق تفويض ممثلي جمهورية خمير ” .

أودّ أن أعرف ما اذا كان السيد مندوب السنغال ، في تصريحه ، قد قدّم اقتراحا رسميا

بتطبيق المادة ٨١ من النظام الداخلي .

السيد فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : لقد قلت منذ وهلة أن وفدى يرى أن التصويت على القرار المقدم من لجنة وثائق التفويض في الصورة التي قدمها بها رئيس هذه اللجنة يعتبر انتهاكا للقرار ٣٢٣٨ (د - ٢٩) ، الذى تم إقراره في هذه الدورة ، وبناءً على المادة ٨١ من النظام الداخلي ، فإن الجمعية العامة لا يمكن أن تعود الى قرار اتخذ في نفس الدورة إلا بأغلبية الثلثين ، وطلبت منكم أن تستشيروا المستشار القانوني عن هذا التفسير للمادة ٨١ ، وبعد ذلك يمكنني أن أقول لك ، اذا كنت أودّ أن أحتفظ باقتراحي رسميا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أودّ أن أعرف ما اذا كان اقتراحك رسميا ، فاذا كان اقتراحك رسميا ، فإني سأطلب رأى المستشار القانوني أما اذا لم يكن اقتراحك رسميا فلن أطلب منه شيئا .

السيد فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : اذا كان رأى المستشار القانوني يتطلب اقتراحا رسميا ، فإني أقول لك عندئذ أن اقتراحي رسمي .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : شكرا لك ، الآن ، لقد اتضح الأمر .

السيد ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : سوف أكون موجزا جدا ، وبصفة خاصة لأن السيد ممثل السنغال قدّم اقتراحا رسميا ، وهو الاقتراح الذى يطالب باستشارة الهيئة القانونية ، وذلك فيما يتعلق بتطبيق المادة ٨١ من النظام الداخلي ، والخاصة بالتعديل الذى قدّم .

إنني أتفق مع هذا الطلب ، وهناك شيء آخر أريد أن أضيفه ، هو أنه لا بد من استطلاع رأى المستشار فيما يتعلق بتطبيق المادة ٨١ على التعديل الذى تقدّم به ممثل سوريا ، والذى أثنى عليه ممثل السنغال ، ان لا بد من أن تكون الأمور واضحة ، ان ما نطلبه من المستشار القانوني هو : هل المادة ٨١ والخاصة بأغلبية الثلثين وما تتطلبه فيما يتعلق بالتعديل الذى تقدّم به ممثل سوريا ؟ ، وأيضا بالنسبة للقرار الذى تقدّم به ممثل الفلبين في الصباح .

يبدولي أن الصديق ممثل السنغال قدّم خدمة للجمعية العامة هذا الصباح ، فقبل التصويت ينبغي أن نعرف ما نصوّت عليه وما هو حجم التصويت المطلوب ، وإني أثق فـي المستشار القانوني ، ونعرف أن المستشار القانوني وممثلوه موجودون أمامنا ، ونأمل أن يقدم المستشار وجهة النظر القانونية التي سوف تساعدنا في عملية التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): بناءً على الاقتراح الذى قدّمه مندوب السنغال رسمياً ، وأيدّه مندوب المملكة المتحدة ، أوّد أن أعرف رأى المستشار القانوني في ذلك .

السيد سوى (المستشار القانوني) (الكلمة بالفرنسية): للردّ على السؤال الأول الذى طرحه علينا السيد مندوب السنغال والسيد مندوب المملكة المتحدة ، ففي رأبي أن الوضع القانوني يتمثّل فيما يلي :

ان الموافقة على تقرير لجنة وثائق الاعتماد كما اقترحه رئيس هذه اللجنة لا يعني اعادة النظر في القرار ٣٢٣٨ (د - ٢٩) ، الذى وافقت عليه الجمعية العامة في ٢ كانون الأول / ديسمبر من عام ١٩٧٤ ، وانما كانت الجمعية العامة قد قرّرت " ألاّ تلجّ لاتخاذ اجراءات جديدة " ، فان القرار المعني يرتبط بالموضوع المعنون " اقرار الحقوق الشرعية للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكهوديا في الأم المتحدة " ، ان الموافقة على تقرير اللجنة يتضمّن ان قبول وثائق التفويض لجمهورية خمير في الدورة التاسعة والعشرين ، ويستمر بذلك الوضع الراهن ، ولا يمكن اعتباره اجراءً جديداً .

بالنسبة للسؤال الذى طرحه السيد مندوب المملكة المتحدة ، ألا وهو انما كانت الموافقة على الاقتراح المقدّم من مندوب سوريا تتطلب أغلبية الثلثين ، فأوّد أن أعطي الردّ القانوني التالي :

" ان الاقتراح السوري يجب أن ينظر اليه في ضوء الفقرة ٣ من القرار ٣٢٣٨ (د - ٢٩) . فالموافقة على هذا القرار تعني أن الجمعية العامة لن تتخذ أىّ اجراء بالنسبة لوثائق تفويض جمهورية خمير ، ونتيجة لذلك فان هذا الاقتراح لا يتطلب أيضاً ثلثي الأعضاء الذى نصّت عليها المادة ٨١ من النظام الداخلي .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): سوف نقوم الآن بالتصويت على الاقتراحين ، ألا وهو مشروع القرار والتعديل .

حيث أنّ المادة ٨١ لن تطبّق في هذا المجال ، فاننا سنتبّع الاجراء العادى ، ونسأل ذلك سوف أمّرض للتصويت الاقتراح التعديلي المقدّم من سوريا .

طلب اجراء التصويت بندا^١ الاسماءأجرى التصويت بندا^١ الاسماء :

ونظرا الى سحب اسم دولة الامارات العربية المتحدة في القرعة التي أجراها الرئيس

فقد دعاها الرئيس الى التصويت أولا

المؤيدون : جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اليمن ، يوغسلافيا ، زائير ، زامبيا ، أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، بوتان ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، داهومي ، اليمن الديمقراطية ، غينيا الاستوائية ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، الهند ، العراق ، الكويت ، الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، منغوليا ، نيبال ، النيجر ، باكستان ، بولندا ، رومانيا ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، الأرجنتين ، أستراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، كندا ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، أيسلندا ، اندونيسيا ، ايران ، أيرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ،

ساحل العاج ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، جمهورية خمير ، ليسوتو ،
ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوى ، ماليزيا ، المكسيك ، هولندا ، نيوزيلندا ،
نيكاراغوا ، النرويج ، عمان ، بنما ، باراغواى ، الفلبين ، البرتغال ،
قطر ، رواندا ، المملكة العربية السعودية ، سنغافورة ، أسبانيا ،
سوازيلند ، تايلند ، تركيا .

المتنعون : الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، بورما ،
قبرص ، اثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، جامايكا ، لاوس ، لبنان ،
المغرب ، نيجيريا ، بيرو ، سرى لانكا ، السويد ، ترينيداد وتوباغو ،
تونس .

رفض التعديل بأغلبية ٦١ صوتا ضد ٥٣ وامتناع ١٩ عن التصويت .
وبعد ذلك أبلغ مندوب هونغاري أنه كان ينوى أن يصوت مؤيـدا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): والآن أعرض للتصويت مشروع القرار المقدم من رئيس لجنة وثائق التفويض.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٨٥ صوتاً ضد ٦ أصوات وامتناع ٤١ صوتاً عن التصويت (القرار

رقم ٣٣٢٣ (د - ٢٩) .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أدعو الآن السادة الأعضاء الذين يرغبون في تفسير تصويتهم بعد التصويت.

السيد كيلانى (الجمهورية العربية السورية): يود وفد بلادى أن يعبر عن تحفظه بشأن وثائق تفويض ممثلي اسرائيل .

اننا نعتز على وثائق تفويض ممثلي السلطة الصهيونية الذين لا يمثلون سوى سلطة توسعية استعمارية محتلة للأراضي العربية ومغتصبة لحقوق الشعب الفلسطيني .

السيد بارومى (اسرائيل) (الكلمة بالانجليزية): ان وفدى قد صوّت في صالح التقرير الثانى للجنة وثائق التفويض، الوارد فى الوثيقة (A/9779/Add.1) ذلك فيما يتعلق بتأكيد ذلك التقرير لوثائق تفويض الوفود فى هذه الدورة للجمعية العامة .

لقد صوّتت ضد التحديد A/L.757 الذى قدّمته سوريا على أساس مبادئ العالمية فى الأمم المتحدة التى تلتزم بها اسرائيل على نحو متسق .

وعلى حين أننى أتحدث ، فإننى أجد من الضرورى أن أبدي توضيحاً فيما يتعلق بالتعليق الذى أبداه ممثل سوريا حول اسرائيل . ان وثائق تفويض اسرائيل قد قدّمت على النحو المناسب وفقاً للائحة النظام الداخلى . ومن ثمّ فإننا بشكل قاطع نرفض الاعتراض الذى لا أساس له والذى قدّمه ممثل سوريا .

السيد تشيرنج (بوتان) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد مملكة بوتان قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار الذي تقدمت به لجنة التوثيق في الجزء ٣٠ من القرار المتضمن فسي الوثيقة A/9779/Add.1. ان امتناع وفدى يجب ألا يفسر باعتباره ضد وثائق تفويض كافة الوفود الواردة ذكرها في التقرير ، ولكننا امتنعنا نظرا لرفض التعديل الذي تقدمت به سوريا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بهذا نكون قد انتهينا من فحص البند الثالث من جدول أعمالنا .

البند ٣٧ من جدول الأعمال

سياسة الفصل المنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية

(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (English only) (A/9931 and Corr.1)

(ب) تقرير اللجنة الخاصة (A/9956)

السيد عبد الجليل (اندونيسيا) مقرر اللجنة السياسية الخاصة قدم تقرير هذه اللجنة

(A/9931 and Corr.1.) ثم قال ما يلى :

السيد عبد الجليل (اندونيسيا) مقرر اللجنة السياسية الخاصة : (الكلمة بالانجليزية) : يشرفنى أن أقدم للجمعية العامة تقرير اللجنة الخاصة حول البند ٣٧ وعنوانه : "سياسة الفصل المنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية" . والتقرير الآن موجود أمام الجمعية في الوثيقة A/9931 and Corr.1.

أود كذلك أن ألفت اهتمام أعضاء الجمعية العامة أنه يجب أن يكون واضحا عند قراءة أسماء الدول التي قدمت تلك المشروعات ، أنه لا يوجد أى تمييز بين المجموعة الأولى لمقدمي مشروعات القرارات والمجموعة التي ذكرت بعد ذلك . ومن ثم ، فان كافة الدول التي قدمت تلك المشروعات لا بد من أن تعتبر كدول مقدمة أصلا لتلك المشروعات .

وكما هو واضح فى التقرير فان اللجنة السياسية الخاصة عند تناولها فى الجلسات بـ ٢٦ أيلول / سبتمبر و ٢٨ تشرين الثانى / نوفمبر فانها قد تناولت الوثائق المختلفة ، وتقرير :

اللجنة الخاصة بمناخضة التفرقة العنصرية في الوثيقة A/9622 and Corr.1. والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن حول النظام في جنوب افريقيا وذلك في الوثيقة (A/9780) ان تقرير اللجنة الخاصة بالفصل العنصري والمتعلقة باللوائح والقوانين التي أصدرتها حكومة افريقيا الجنوبية من أجل قمع الشعب في جنوب افريقيا قد تم تناولها في الوثيقة (A/9781) وتقرير اللجنة حول المعونة التي قدمتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية الي الشعب المضطهد في افريقيا الجنوبية قد ورد في الوثيقة A/9803 وكذلك التدابير المناهضة للفصل العنصري المتخذة من الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية فهي واردة في الوثيقة A/9804 and Corr.1. وكذلك ، تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الانمائي لافريقيا الجنوبية وارد في الوثيقة A/9806 and Corr.1 and Add.1.

وكما هو محدد في التقرير الأول A/9774 فان اللجنة السياسية الخاصة في جلستها رقم ٩٠٦ المعقودة في ٢٢ أيلول / سبتمبر ، بناء على طلب اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري قدمت الي الجمعية العامة توصية بدعوة المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا أزانيا للمشاركة في الدراسات ومناقشات اللجنة السياسية الخاصة حول البند ٣٧ . وفي الجلسة ٢٠٥ المنعقدة في ٣ تشرين الأول / أكتوبر فان الجمعية العامة قد وافقت علي توصية اللجنة السياسية الخاصة ، ومن ثم فان ممثلي حركتي التحرير قد شاركا في مناقشات هذا البند بصفتها مراقبين . وأثناء المناقشة فان اللجنة السياسية الخاصة قد استمعت كذلك الى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات الدولية التالية : الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، رئيس اللجنة الأولمبية لافريقيا الجنوبية ، والأمين العام لمجلس السلام العالمي وممثلي ذلك المجلس . وفي الجلستين ٩٣٧ و ٩٤٠ اللتين عقدتا في ٢٢ ، ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر فان اللجنة السياسية الخاصة قد أقرت القرارات التالية الخمسة :

مشروع قرار يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للانماء لافريقيا الجنوبية الوارد في الوثيقة A/SPC/L.304 وقد تم اقراره بالاجماع . مشروع قرار عن حظر ارسال الأسلحة الى افريقيا الجنوبية وذلك وارد في الوثيقة A/SPC/L.311 وقد تم اعتماده بأغلبية ١٠٠ صوتا مقابل صوتا واحدا وامتناع ١٠ عن التصويت . مشروع قرار عن اطلاق سراح السجناء السياسيين

A/SPC/L.312 وقد تم اقراره بأغلبية ١١١ مقابل لا شيء وامتناع ١٣ عن التصويت . مشروع قرار بشأن اعداد برنامج عمل اللجنة الخاصة المعنية بالفصل المنصوص عليه في A/SPC/L.313 وتمت الموافقة عليه بأغلبية ١٠٦ مقابل لا شيء وامتناع ١٠ عن التصويت . مشروع قرار عن الحالة في افريقيا الجنوبية A/SPC/L.314 وتمت الموافقة عليه بأغلبية ٩٠ صوتا مقابل ١٣ صوتا وامتناع ١٣ عن التصويت .

ومشروعات هذه القرارات كلها واردة في الفقرات أ ، ب ، ج ، د ، هـ من التقرير . وفي الختام هل أستطيع أن أعبر عن أمل اللجنة السياسية الخاصة في أن كل توصية كما وردت في الفقرة ٢٣ من التقرير الذي كان لي شرف تقديمه الآن ، سوف تحظى بتأييد الجمعية العامة . طبقا لأحكام المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فقد تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أدعو الجمعية العامة الآن لفحص مشروع القرار (أ) الخاص بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي لافريقيا الجنوبية . واللجنة السياسية الخاصة أقرت مشروع هذا القرار دون اعتراض .

هل أعتبر أن الجمعية العامة تود الموافقة عليه كذلك .

اعتمد مشروع القرار (القرار رقم ٣٣٢٤ ألف (د - ٢٩))

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف تصوت الجمعية العامة الآن على مشروع القرار (ب) الخاص
" بحظر ارسال الأسلحة الى افريقيا الجنوبية " . طلب اجراء تصويت سجل .

أجرى تصويت سجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ،
أسبانيا ، استراليا ، أفغانستان ، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ،
اندونيسيا ، أوغندا ، ايران ، ايرلندا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ،
البرتغال ، بلغاريا ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بروندي ، بولندا ، بيرو ،
تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ،
جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، جمهورية خمير ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية
الألمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ،
رواندا ، ورومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ،
سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سوريا ، السويد ، سيراليون ، شيلي ،
الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ،
غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ،
قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ،
لاوس ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، المغرب ،
المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، النرويج ،
النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ،
اليمن الديمقراطية ، يوغسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ايطاليا ، بلجيكا ، فرنسا ، لكسمبرغ ، ملاوى ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، هولندا ،
اليابان .

اعتمد مشروع القرار (ب) بأغلبية ١٠٩ صوتا مقابل صوتا واحدا وامتناع ٩ عن التصويت .

(قرار رقم ٣٣٢٤ ب (٥ - ٢٩) *)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أدعو الجمعية العامة الآن للتصويت علي مشروع القرار (ج) والخاص " باطلاق سراح السجناء السياسيين " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ،
أسبانيا ، استراليا ، أفغانستان ، ألبانيا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ،
الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايران ، ايرلندا ، أيسلندا ،
ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ،
بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد
وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر
البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية
خمير ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية
العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ،
زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ،
السودان ، سوريا ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ،
عمان ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،
فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ،
كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ،

جمهورية

* ويحد ذلك أبلغ مندوبو كل من مصر وأيسلندا وسوازيلاند السكرتارية بأنهم كانوا سيصوتون

مؤيدين . كما أبلغ مندوبا كندا وأرغواى السكرتارية باثبات أنهما ممتنعين عن التصويت .

المعارضون : لا أحد

اعتمد مشروع القرار (ج) بأغلبية ١١٨ صوتاً ضد لا شيء^٤ وامتناع ٢ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : الآن نقوم بالتصويت على مشروع القرار (د) الخاص " ببرنامج عمل اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى " . ان تقرير اللجنة الخاصة عن الآثار الادارية والمالية التي تترتب على مشروع القرار قد تضمنتها الوثيقة A/9956 . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجری تصویت مسجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ،
أسبانيا ، استراليا ، أفغانستان ، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ،
أوغندا ، ايران ، أيرلندا ، آيسلندا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ،
بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بسيمرو ،
تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ،
الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، جمهورية نمير ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية

✧ ويعد ذلك أبلغ مندوب مصر وسوازيلاند السكرتارية بأنهما كانا سيصوتان مؤيدين . وأبلغ

مندوب أورجواي السكرتارية بأنه كان ينوى الامتناع عن التصويت .

A/PV. 2320
68

الألمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ،
رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السنغال ،
سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سوريا ، السويد ، سيراليون ، شيلي ،
الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ،
غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ،
قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ،
لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، المغرب ، المكسيك ،
المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ،
نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، اليابان ،
اليمن الديمقراطية ، يوغسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : اسرائيل ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، إيطاليا ، بلجيكا ، فرنسا ، لكسمبرغ ،
ملاوي ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، هولندا ،
الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١١ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع . عن التصويت .

(قرار رقم ٣٣٢٤ (د) (٥-٢٩)*)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بناءً على الفقرة ٢ من منطوق القرار الذي وافقنا عليه ،
قررت الجمعية العامة :

"توسيع اللجنة الخاصة بالفصل العنصري وتطلب من الأمين العام بالتشاور مع المجموعات
أن يضم عضوين اضافيين حسب التوزيع الجغرافي " . وسوف يقدم الرئيس للجمعية العامة فيما بعد
باسمي العضوين الجديدين لهذه اللجنة .

* ويحد ذلك أبلغ مندوبا مصر وسويسرلاندا السكرتارية بأنهما كانا سيصوتان مؤيدين . وأبلغ
مندوب أوروغواي السكرتارية بأنه كان ينوى الامتناع عن التصويت .

تقوم الجمعية الآن بالتصويت على مشروع القرار (د). والمعنون "الموقف في افريقيا الجنوبية". وقد طلب اجراء تصويت مسجل.

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، أثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أفغانستان، ألبانيا، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا، أوغندا، ايران، باكستان، بنما، البحرين، البرازيل، بلغاريا، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بورما، بوروندي، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكوسلوفاكيا، توفو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر المالديف، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية خمير، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، الجمهورية العربية الليبية، جمهورية الكاميرون المتحدة، رواندا، رومانيا، زائير، زامبيا، ساحل العاج، سرى لانكا، سنغافورة، السنغال، السودان، سوريا، سيراليون، الصومال، الصين، العراق، عمان، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، فنزويلا، فولتا العليا، قبرص، قطر، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاوس، لبنان، ليبيريا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، نيبال، النيجر، هايتي، الهند، هنغاريا، اليمن الديمقراطية، يوغسلافيا.

المعارضون: اسرائيل، جمهورية ألمانيا الاتحادية، ايرلندا، ايطاليا، بلجيكا، الدانمرك، السويد، فرنسا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: أسبانيا، استراليا، البرتغال، السلفادور، شيلي، فنلندا، فيجي، كندا، ليسوتو، ملاوى، النمسا، نيوزيلندا، اليابان، اليونان.

اعتمد مشروع القرار (هـ) بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ١٣ وامتناع ١٤ عن التصويت .

(قرار رقم ٣٣٢٤ (هـ) (٥-٢٩)*) .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعطي الكلمة الآن للمتحدثين الذين يودون تعليـــــــــــــــــل

تصويتهم بعد التصويت .

السيد أوجبو (نيجيريا) (الكلمة بالانجليزية) : لقد طلبت الكلمة — كرئيس — هالـــــــــي

للجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى والسماة " اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى " اعترافا بدورها الايجابى فى الكفاح ضد الفصل العنصرى — كي أعرب عن امتنان أعضاء اللجنة الخاصة لتنويه الجمعية العامة بأعمال هذه اللجنة .

لقد تلقت اللجنة الخاصة تشجيعا هائلا باعتماد توصياتها بأغلبية كبيرة ، تلك التوصيات الخاصة بزيادة العمل الدولى لتأييد الشعب المضطهد فى افريقيا الجنوبية . ان القرارات التى تم اعتمادها الآن تعطي مسؤوليات اضافية للجنة الخاصة واننى أود أن أؤكد للجمعية العامة نيابة عن كافة أعضاء اللجنة الخاصة الحاليين أننا سوف نسعى الى القيام بمسؤولياتنا هذه بأقصى ما نستطيع . ان اللجنة الخاصة تعرف وتعني تماما كما أوضحت فى تقريرها الأخير أن التطورات الأخيرة فى الجنوب الافريقى ، وفى باقى أنحاء العالم تعتبر نقطة تحول فى كفاح الشعب فى افريقيا الجنوبية ، وهى تقدر جهود المجتمع الدولى للقضاء على الفصل العنصرى . ومع التسليم بالتعاون المخلص لكافة الدول ، فاننا نستطيع أن نتنبأ بانتصار مبكر فى هذا الكفاح الطويل — نصر لا نشك فيه نحن أعضاء اللجنة الخاصة أبدا .

ان القرارات التى اعتمدتها الجمعية العامة فى الدورة العالية انما تمثل مرحلة جديدة فى العمل الدولى ضد الفصل العنصرى . ان الجمعية العامة لم ترفــــــــــــــــض وحسبــــــــــــــــب ، وثائــــــــــــــــق تفويض وفد الأقلية البيضاء فى النظام فى افريقيا الجنوبية .

* ويعد ذلك أبلغ مندوبا مصر وسوازيلاند السكرتارية بأنهما كانا سيصوتان مؤيدين ، كما

أبلغ مندوبا أورجواى وأيسلندا السكرتارية بأنهما كانا سيصوتان مقتنعين .

ولكن الجمعية العامة قد قررت عدم مشاركة ذلك الوفد في مداولات هذا الجهاز الموقر في الدورة الحالية . ومن ناحية أخرى فإنها دعت حركات التحرير في افريقيا الجنوبية - وهم الممثلون الحقيقيون للشعب المضطهد في افريقيا الجنوبية - كي يشاركوا في المناقشات حول الفصل العنصري .

وأود أن أؤكد أن النظام في افريقيا الجنوبية هو الذي أخرج نفسه من هذه الجمعية العامة ومن كافة المنظمات الدولية الأخرى وذلك بخروجه عن الاجتماع الخاص باعطاء الشعب في افريقيا الجنوبية حقه القانوني في ادارة بلاده وفي الحياة الاقتصادية للبلد ولا نستطيع أن نتعاون مع ذلك النظام في الظروف الراحنة الا اذا تغلينا عن التزاماتنا بمبادئ الميثاق .

ان ما نريده في الجنوب الافريقي هو مساواة في الحقوق والواجبات بين كافة سكان تلك المنطقة ، بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة .

وفي بيان لوزاكا والذي أيدته هذه الجمعية العامة منذ أعوام وكما ظهر في ذلك البيان أو البرنامج فان مبدأ المساواة الانسانية والكرامة الانسانية مبدأ لا يمكن المساومة عليه .

وفي القرارات التي تم اعتمادها منذ لحظات فان الجمعية العامة طالبت مرة أخرى بايجاد حل سلمي للموقف الخطر في افريقيا الجنوبية على أساس الاعتراف بالمساواة بين كافة أفراد الشعب في افريقيا الجنوبية . ولقد أكدت هذه القرارات أنه لا يمكن أن يكون هناك حل سلمي دون ما اعفاء غير مشروط لكافة الأشخاص الذين تم اضلالهم نظرا لمعارضتهم للفصل العنصري الا اذا وضع حد لكافة اجراءات القمع بما في ذلك منع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمرات عموم الافريقيين (آزانيا) وهاتان هما الحركتان اللتان اعترفت بهما منظمة الوحدة الافريقية .

ان النظام في افريقيا الجنوبية هو الذى وضع العقبات أمام امكانيات التفسير السلمي وذلك بقمعه الوحشي لقادة حركات التحرر . ان الطريق مفتوح للتسوية السلمية عندما تفتح أبواب السجون في افريقيا الجنوبية .

وعندما يجيء الممثلون الحقيقيون للشعب في افريقيا الجنوبية ويجتمعوا مع بعضهم البعض علي أساس الحرية والمساواة حينذاك سوف تكون هناك مشاورات ذات معنى حول مستقبل افريقيا الجنوبية وحول أية ترتيبات انتقالية يمكن أن تكون ضرورية للقضاء على المخاوف أو للقضاء على بعض المشكلات الخاصة ببعض القطاعات من السكان . ان الأقلية البيضاء وحدها لا تستطيع ولن تستطيع ولن يسمح لها بأن تقرر مصير بلد اما على أساس اجراء من طرف واحد أو عن طريق تدابير لا تتفق مع تنفيذ المساواة .

ان القرارات التي تم اعتمادها اليوم ، تدل على أن الجمعية العامة قد أعادت تأكيد التزام الأمم المتحدة بمساعدة الشعب في افريقيا الجنوبية كي يحقق حريته والمساواة بين أفراد شعبه . لقد تعهدت بمضاعفة الجهود حتى يمكن القضاء على العنصرية بأسرع وقت ممكن ومع أقل قدر من المعاناة وسفك الدماء .

ان التزامنا بتحقيق الحرية في افريقيا الجنوبية أمر غير مقترن بأية شروط أننا نرفض أية محاولات للحد من الحقوق الثابتة للشعب المضطهد بما في ذلك حقهم في اختيار وسائل كفاحهم في ضوء الموقف السائد في تلك البلاد .

واننا نريد تجنب مخاطر النزاع العنصرى ، ومن هنا قد تابعنا باهتمام البيانات التي جاءت من افريقيا الجنوبية في الأسابيع الماضية الأخيرة . اننا نرحب باعتراف النظام في افريقيا الجنوبية بأن افريقيا الجنوبية جزء من افريقيا وأن المجتمع الأبيض لا يريد أن يكون تابعا لأى قارة أخرى . الا أنه لم يكن هناك دليل كبير على أن هذا النظام مستعد للتخلي عن سياسة التمييز العنصرى . ان الجهود الخاصة باظهار وجه صديق لافريقيا وللعالم ووصف العنصرية باعتبارها تعدد قوميات ، هذه أمور لا يمكن أن نخدعنا .

ان النظام في افريقيا الجنوبية مستمر في تجزئة تلك البلاد وفي انشاء البانتوستانات كدول شبه مستقلة . ان خلق البانتوستان ليس طريقا للحل ولكنه يؤدي الى نزاع طويل .

وفي الأسابيع الماضية الأخيرة فان الحكم في افريقيا الجنوبية اعتقل عددا من القادة السود وفقا لقانون التخريب ذلك القانون الشاذ ، لقد تمت أعمال انتقامية ضد السجناء السياسيين . اننا نقلق بشأن سلامة كثير من المسجونين الذين أصبحوا مرضي وكبارا في السن في زنانات الفصول العنصرى .

وكما ذكرت فان التدابير السابقة الذكر غير كافية ، فالنظام في افريقيا الجنوبية في الأيام الثلاثة الماضية صادر جواز سفر القس نوبى والقادة الآخرين للمعهد المسيحي الذين كانوا يدافعون عن حل سلمي وعادل للموقف في افريقيا الجنوبية .

ولقد تلقينا أخبار خاصة بأن السيد / بران فيشر، وهو عميد عائلة افريقية موقرة ورجل قانون وعلوم انسانية ممتاز وقد صدر بشأنه حكم سجن في سنة ١٩٦٦ بسبب تأييده لحركة التحرير . هذا الشخص مريض جدا بالسرطان . لقد كان يعتمد في سيره علي عكازين لشهرين وهو يعاني آلاما شديدة . ان النظام في افريقيا الجنوبية الذى تدافع عنه بعض الدول لم يرفض فقط اطلاق سراحه وحدد زيارات أسرته له بمرتين في الأسبوع فقط . ان هذا التصرف دليل آخر على عناد نظام فورستير . اننا نأمل أن الأمين العام واللجنة الدولية للصليب الأحمر سوف يتدخل للتأكد من أن هذا الرجل الشجاع سوف يتمكن من انفاق الأيام الأخيرة من حياته في حرية .

ان الجمعية العامة اضطرت مرة أخرى ، كي تعرب عن غيبة أملها واستيائها ازاء الأعمال التي تقوم بها بعض الدول وبعض المصالح التي مازالت مستمرة في التعاون مع النظام في افريقيا الجنوبية . ومن ثم فانهم قد أعاقوا جهود الأمم المتحدة ازاء التوصل الى حل سلمي . كما شجعوا نظام الأقلية البيضاء لكي يستمروا في الطريق الانتحارى ، وقد سبب ذلك معاناة كبيرة للخالبية من الشعب في افريقيا الجنوبية .

واليوم عندما تعترف بعض العناصر بالأقلية البيضاء ، ونحن نأمل أن هذه القوى الخارجية سوف تغير من سياستها وتمتنع عن اتباع نشاطاتها الأنانية والشريرة .

ان وفدى قد أساءه كثيرا بعض ما قيل أخيرا حول الأمم المتحدة . اننا ننزعج بصفة خاصة عندما يظهر اتجاه للتقليل من القيمة الحقيقية للأمم المتحدة لأن بعض الدول الأعضاء قد أدلت ببيانات يمكن أن تضعف من قوة هذه المنظمة . ومن الجلي لوفدى أنه مع التكافل المتزايد لكافة الدول ، فما من دول أو مجموعة من الدول يمكن أن تضع نظاما دوليا جديدا يمكن أن يحل محل

هذه المنظمة التي وصلت في عمرها الى ٢٩ عاما .

عند مناقشة دور الأمم المتحدة لا بد من أن نؤكد على ضرورة اجتماع وتفاهم العقول دون المساومة على مبادئ الميثاق . وإذا ما كان تصويت الأغلبية قد تم تفسيره بأنه أمر مزعج لأقليات قويّة ، أليس من العدالة دراسة الموضوعات والمبادئ التي أدت الى مثل هذا التصويت . دعونا ألا ننسى أن الشعوب المستعمرة ضحت بالشىء الكثير في كفاحها للحصول على الاستقلال لمجرد الحصول على هذا الاستقلال . ان السيادة بين الدول أمر رئيسي في عطيات الأمم المتحدة . ولا بد لنا ألا ننسى أن أى دولة عضو في الأمم المتحدة يجب ألا تنكر عليها حقها في ممارسة سيادتها . وأولئك الذين يريدون أن يلعبوا دور الموجهين المقدسين فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة عليهم أن يحرفوا الأسباب التي أدت الى ما سموه بالاستياء المتزايد بهذا الجهاز الدولي . ان وفدى يوصي بكل قوة بأن نبحث الأمور بشكل غير انفعالي وإذا ما فعلنا ذلك فانهم سوف يجدون الأسباب التي جعلتهم يفقدون حتى تأييد أصدقائهم التقليديين حول بعض المسائل الخاصة بالمبادئ . وعليهم أن يسألوا أنفسهم هل يستحقون في هذا العالم المتغير تأييد الدول الحديثة التي ظهرت حديثا عندما يواصلون أعمالهم حول الأيام الحلوة القديمة للسيطرة الامبريالية ، وعندما يؤيدون تدابير يمكن أن تؤدي الى استمرار الظلم الاقتصادي والاستغلال ، أو يعودون الى الفلسفة الكلامية بدلا من أن يقدموا كل جهودهم وتأثيرهم للأمم المتحدة أثناء دراستها لممارسات العنصرية وفيما يتعلق بانكار الحقوق الأساسية الانسانية لكثير من الشعوب المستعمرة . فان هذه الممارسات بالتأكيد تعتبر انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة .

ان بعض الدول الأعضاء قد انتقدت لما سمي بتقديمها لقرارات لا يستطيعون تنفيذها . كم
من أعضاء الأقلية القوية اقترحوا بدائل لأحكام ما يسمى بالقرارات ذات الجانب الواحد ؟ كم
واحد منهم أظهر استعدادا لتيسيق وجهات نظره مع الآخرين ؟ هل يتوقعون أن تكون وجهات
نظرهم سلسلة من الأوامر الرسمية ؟ .

ان تاريخ البشرية سجل حافل بانتقال السلطة والنفوذ من منطقة الى أخرى أن السلطة والنفوذ
لن يبقيا في منطقة واحدة أو في أيدي مجموعة واحدة فترة طويلة . ومن ثم فاننا لا بد من أن نقدر
هذه التطورات كلها ، وهذا أذكر ما قاله الشاعر البريطاني تينسون عندما قال :

” يتغير النظام القديم ويحل مكانه النظام الجديد

ويحقق الله ذاته بدارق جديدة

حتى لا تؤدي عادة واحدة حسنة الى افساد العالم ” .

ان وفدي يأمل ألا يكون هدف الولايات المتحدة هو أن تجعلنا نرى كل مشكلة من وجهة نظرها
وحد ها .

ان الأمم المتحدة مثلها مثل المؤسسات الانسانية الأخرى تستحق أن تنتقد من وقت لآخر ،
ولكنني أرى أن الأمم المتحدة قد انتقدت الآن لأسباب خاطئة وبدلا من لعب دور الأنبياء لا بد أن
نستمر في تذكير أنفسنا بما أخذه واضعوا الميثاق في اعتبارهم . لقد كانوا يتصورون وضع نظام شجاع
للعالم يحترم المساواة والسيادة بين الدول مهما كانت الدولة صغيرة أو كبيرة قوية أو ضعيفة ،
عالم يقوم على أساس العدالة والتعاون الاقتصادي وليس على أساس الاستغلال ، عالم يلتزم بتشجيع
واحترام حقوق الانسان والحقوق الأساسية للجميع دون ما تمييز على أساس الجنس أو اللغة أو الدين
ودون ما تفرقة بين الرجل والمرأة .

لا بد لنا أن نذكر أنفسنا بأنه لا يوجد بلد فوق معايير القانون الدولي في ذلك القانون
المعرب عنه في الإرادة الجماعية لممثلي المجتمع الدولي . وما من حاجة الى أن أقول أننا اذا ما
قمنا بالاخلال بقواعد القانون فاننا بذلك ندعو الى تطبيق قوانين القوة ومدلولات ذلك واضحة .

كما أعادت الجمعية العامة تأكيد الأمور مرة أخرى فان التنفيذ الكامل لعنصر الأسلحة ضد
افريقيا الجنوبية أمر ضروري لمنع أي توتر آخر في الموقف في افريقيا الجنوبية ومن الحتمي أن يتخذ

مجلس الأمن اجراءات فعالة وسريعة لتنفيذ حظر السلاح وفقا للفصل السابع من الميثاق . وهذا أمر حتمي الآن أكثر من أى وقت مضى ، لأن افريقيا الجنوبية ان تشمر بالذعر بضغط من الرأى العام العالمي فاننا نتوقع لذلك أن تكون افريقيا منطقة خاضعة للابتزاز النووى .

ان اللجنة السياسية قد اهتمت اهتماما كبيرا في السنة الماضية بالمشاورات مع الحكومات والمنظمات في عديد من البلدان وذلك من أجل وضع نهاية للتعاون مع النظام فى افريقيا الجنوبية وتشجيع العمل المتضافر ضد الفصل العنصرى . ولقد قامت بمشاورات مثمرة ليس فقط مع الحكومات والمنظمات التي أيدت قرارات الأمم المتحدة في الماضي ، ولكنها قامت بمشاورات مع أولئك الذين لم يؤيدوا تلك القرارات . ان اللجنة الخاصة سوف توسع تلك المشاورات أثناء العام القادم وذلك بالتفويض الذى حصلت عليه من الجمعية العامة . اننا ندعو كافة الحكومات والمنظمات كي تدرس على نحو جاد القرارات التي تم اعتمادها اليوم وتجند الوسائل اللازمة للتعاون في تنفيذ تلك القرارات .

ان قضية الشعب في افريقيا الجنوبية هو قضية الانسانية كلها . اننا نسعى الى تعاون كافة الدول وكافة المنظمات وكافة الأفراد وذلك في الكفاح ضد الفصل العنصرى .

وفي النهاية فاننا نأمل أن كافة الدول صغيرة أو كبيرة ، غنية أو فقيرة سوف تقوم بما يلي وفقا لما قاله أحد الشعراء :

تحملوا مسئولية معركتنا مع العدو

نسلم اليكم بأيدينا الشعلة

حتى تحملوها بأيديكم عالية

اذا ما ختم الصهد فاننا نحن الذين نموت

لن ننام ، مع أن الشعب سوف يستمر في النمو

في حقول غلاتنا رس

السيدة وايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدى قد طلب الكلمة كي يشير الى القرار الذى صوتنا عليه والخاص بحظر ارسال الأسلحة الى افريقيا الجنوبية والمتضمن في الوثيقة A/SPC/L.311 . ونظرا لأن الولايات المتحدة قد أعربت عن وجهة نظرها حول هذا الموضوع في اللجنة السياسية الخاصة فاننا لن نكرر هذا التفسير مرة أخرى .

وأود أن أثير نقطتين لاهتمام الجمعية العامة . أولا ، أن الولايات المتحدة تعتبر أن العقوبات لن تكون وسيلة فعالة في جعل افريقيا الجنوبية تغير سياستها العنصرية . ثانيا ، أن الولايات المتحدة قد نفذت حظر السلاح ضد افريقيا الجنوبية قبل ذلك القرار الذي اتخذته الجمعية العامة . اننا نحظر بيع الأسلحة الي افريقيا الجنوبية اننا لم نتعاون مع افريقيا الجنوبية على أساس عسكري أو أية أمور عسكرية أخرى ولن ننوى أن نتعاون معها في المستقبل حول هذه الموضوعات .

السيد ثابا (نيبال) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدى قد طلب الكلمة فى هذه المناسبة كي يحلل تصويته حول مشروع القرار E والغامى بالموقف في افريقيا الجنوبية ، ان وفدى قد صوت في صالح مشروع القرار الذى تم اعتماده على التو من الجمعية العامة . ولكننا نود أن نعرب عن تحفظاتنا حول الفقرة ه من الديباجة والفقرة ٨ من المنطوق . ان موقف وفدى حول الموضوع الغامى بالفقرة الثامنة من المنطوق قد تم الاعراب عنها في هذه الجمعية وكذلك في اللجنة السياسية الخاصة .

السيد اكواميكو (غينيا الاستوائية) (الكلمة بالاسبانية) : اننى آسف لأننى أقول لكم أن وفدى قد تخيب أثناء التصويت على مشروع القرار الذى وافقت عليه اللجنة في ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ واننى أطلب رسميا أن يرد في محضر تلك الجلسة أننا صوتنا تأييدا لتقرير اللجنة السياسية الخاصة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انتهينا الآن من فحص البند ٣٧ من جدول الأعمال فيما عدا تعيين الأعضاء الاضافيين للجنة الخاصة بالفصل العنصرى ، التى ستصرفونها في الاجتماع القادم القادم .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣٥٠